تعليل ظواهر الرسم العثماني
باحتمال القراءات
مصادره وأسسه وضوابط الأخذ به

د . حمود محمـــد حمود ردمـــان

عضو هيئة التدريس بجامعة المحويت/ اليمن

hamoodradman@yahoo.com

المُلَخّص

يعدُّ الرسم العثماني من العلوم المتعلقة بالقرآن الكريم، التي أولاها العلماء أهمية خاصة، قديمًا وحديثًا، فأفردوا له مصنفاتٍ مستقِلَّة ضمَّنوا فيها الكلمات التي خالفت الرسم القياسي؛ اقتصر بعضها علىٰ وصف هذه الظواهر وتصنيفها، وتضمن بعضها محاولات لتعليل هذه الظواهر وتوجيهها، وتنوعت اتجاهاتهم في التعليل والتوجيه، بين الاتجاه اللغوي، والاتجاه الصوتي، والاتجاه التاريخي، والتعليل باحتمال القراءات، في حين ربط بعضُهم ظواهرَ الرسم بأغراض معنوية قد يحتملها ظاهر الرسم، وقد لا يحتملها.

ويهدف هذا البحث إلىٰ التعريف باتجاه تعليل ظواهر الرسم العثماني باحتمال القراءات، وبيان أهميته، وأسسه، وذِكْر الآخذين به من علماء الرسم، وضوابط الأخذ به عندهم، ومعالم هذا الاتجاه، والمآخذ التي أُخذت عليه، ومناقشة هذه المآخذ، وبيان أثر هذا الاتجاه في توجيه ظواهر الرسم العثماني.

ولاختيار هذا الموضوع عدة أسباب، أهمها: الوقوف علىٰ جهود علماء الرسم في توجيه ظواهر الرسم ومناهجهم في التعليل باحتمال القراءات؛ إذ لم يُفْرَد هذا الموضوع بالبحث والدراسة من هذه الحيثية.

وسلكت في هذا البحث المنهجَ التحليلي المعتمد علىٰ الاستقراء والتتبع، وذلك بجمع المعلومات المتعلقة بهذا الموضوع، وتحليلها؛ للوقوف

علىٰ أهمية تعليل ظواهر الرسم باحتمال القراءات، ومدىٰ صلاحيته لتعليل ظواهر الرسم العثماني، وهل يعدُّ عاملًا مؤثِّرًا في تعليل هذه الظواهر؟

وتكوَّن البحث من: مقدمة: فيها أهمية الموضوع، وأسباب اختياره، والمنهج المتبع فيه، والدراسات السابقة.

وتمهيد: للتعريف بظواهر الرسم العثماني، وذِكْر مناهج العلماء في توجيه هذه الظواهر.

وأربعة مباحث:

المبحث الأول: مصادر تعليل ظواهر الرسم العثماني باحتمال القراءات.

والمبحث الثاني: أسس تعليل ظواهر الرسم العثماني باحتمال القراءات.

والمبحث الثالث: تعليل ظواهر الرسم العثماني باحتمال القراءات بين الأخذ والرد.

والمبحث الرابع: اتجاهات القائلين بتعليل ظواهر الرسم العثماني باحتمال القراءات.

الكلمات المفتاحية: التعليل- ظواهر- الرسم العثماني- احتمال القراءات.

المقدّمة

اهتم العلماء قديمًا وحديثًا بالرسم العثماني وأولوه عناية خاصة، ونصّوا علىٰ وجوب رسمه بالرسم العثماني وعلىٰ عدم جواز مخالفته؛ ويتجلىٰ ذلك من خلال الجهود التي بذلوها في المحافظة علىٰ الرسم العثماني وبقائه كما كتبه الصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ بين يدي النبي ﷺ؛ رواية وتأليفًا.

فكانوا بدايةً يروون هذه الكلمات القرآنية التي يختلف رسمها عن الرسم القياسي رواية عن شيوخهم، ثم صنَّفوا في ذلك مصنفاتٍ ضمَّنوها هذه الكلمات، حتىٰ صار علمًا مستقلًّا يطلق عليه «علم رسم المصحف».

وتنوعت هذه المصنفات بين منثور ومنظوم، اقتصر بعضها علىٰ تدوين هذه الظواهر دون التعرض لتعليلها، وتضمن بعضُها ذِكْرَ التعليلات والتوجيهات لهذه الظواهر، بين مقلٍّ ومُكْثِرٍ.

وسلك الموجِّهون لظواهر الرسم عدة مناهج، وأغلبهم سلك المنهج اللغوي المنطلق من اللغة العربية بكافة مستوياتها، وعلَّل عدد منهم بعض ظواهر الرسم باحتمال القراءات، وظلت تلك طريقتهم في التعليل حتىٰ جاء المَرَّاكُشِيّ في القرن الثامن، وفتح باب التوجيه الإشاري، وربط بين ظواهر الرسم والمعنىٰ بطريقة فلسفية باطنية، ثم جاءت دراسات المعاصرين بتقرير المنهج التاريخي، ورأوا أنه يعطي تفسيرًا مقنعًا، ورؤية متكاملة لهذه الظواهر،

ويسعىٰ هذا البحث إلىٰ التعريف بمنهج التعليل ظواهر الرسم باحتمال القراءات، وبيان أهميته، وأسسه وضوابطه.

أهمية البحث:

1) الوقوف علىٰ جهود علماء الرسم في توجيه ظواهر الرسم ومناهجهم في التعليل باحتمال القراءات.

2) لم يُفرَد هذا الموضوع بالبحث والدراسة من هذه الحيثية.

أهداف البحث:

1) التعريف باتجاه تعليل ظواهر الرسم العثماني باحتمال القراءات.

2) ذكر أهمية هذا الاتجاه، وأسسه التي قام عليها وانطلق منها الذين سلكوا هذا الاتجاه.

3) ذِكْر السالكين هذا الاتجاه من علماء الرسم، وضوابط الأخذ به عندهم.

4) تعداد معالم هذا الاتجاه، والمآخذ التي أُخذت عليه، ومناقشتها، وبيان مكانة هذا الاتجاه.

الدراسات السابقة:

لم يفرد هذا العنوان ببحث مستقلٍّ، لكن هناك بعض البحوث التي تناولت قضية جزئية منه، أو تناولت هذا الموضوع باختصار، دون التوسع في دراسة هذا الاتجاه، ومن هذه البحوث:

1) «مسلك الإمام السخاوي (ت: 643هـ) في احتمال رسم القرآن القراءاتِ الشَّاذةَ: ضوابط وتطبيقات»، الدكتور حسن سالم عوض هبشان، مجلة البحوث العلمية والدراسات الإسلامية، جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر، كلية العلوم الإسلامية، مخبر الشريعة، مجلد (14) العدد (5)، 2022م.

2) «توجيه ظواهر رسم المصحف باحتمال القراءات الشاذة من خلال كتاب الوسيلة إلىٰ شرح العقيلة»، الدكتورة مها بنت عبد الله محمد الهدب، مجلة تبيان للدراسات القرآنية، العدد (44)، 4/ 7/ 1444هـ.

3) «تَوجِيهَاتُ الْعُلَمَاءِ لقَاعِدَتَي الحَذْفِ والزِّيادَةِ في الرَّسْمِ العثماني: دراسة تحليلية مقارنة»، الباحث حمود محمد حمود ردمان، رسالة دكتوراه، كلية القرآن الكريم بطنطا، جامعة الأزهر، 1438هـ/ 2017م.

4) تَوجِيهَاتُ الْعُلَمَاءِ لِلْقَطْعِ وَالْوَصْلِ وَالْإِبْدَالِ والهمز في الرَّسْمِ العثماني: دراسة تحليلية مقارنة"، الباحث عبده حسن محمد الفقيه، رسالة دكتوراه، كلية القرآن الكريم بطنطا، جامعة الأزهر، 1438هـ/ 2017م.

فالبحثان الأولان تعرضا لجزئية تتعلق بالبحث عن احتمال الرسم للقراءات الشاذة، وتوجيه ظواهر الرسم بها عند الإمام السخاوي، والبحثان الآخران، تعرضا لتعليل ظواهر الرسم باحتمال القراءات بشكل مختصر عند الحديث عن مناهج الباحثين في توجيه ظواهر الرسم.

منهج البحث:

سلكت في هذا البحث المنهجَ التحليلي المعتمد على الاستقراء والتتبع، وذلك بجمع المعلومات المتعلقة بهذا الموضوع، وتحليلها؛ للوقوف على أهمية تعليل ظواهر الرسم باحتمال القراءات، والتعريف به.

هيكل البحث:

يتكون هذا البحث من مقدمة، وتمهيد، وأربعة مباحث، وخاتمة؛ تفصيلها كما يأتي:

المقدمة: وتضمنت أهمية البحث، وأهدافه، ومنهجه، والدراسات السابقة، وخُطَّة البحث.

التمهيد: التعريف بظواهر الرسم العثماني، ومناهج العلماء في توجيهها.

المبحث الأول: مصادر تعليل ظواهر الرسم العثماني باحتمال القراءات.

المبحث الثاني: أسس تعليل ظواهر الرسم العثماني باحتمال القراءات.

المبحث الثالث: تعليل ظواهر الرسم العثماني باحتمال القراءات بين الأخذ والرد.

المبحث الرابع: اتجاهات القائلين بتعليل ظواهر الرسم العثماني باحتمال القراءات.

الخاتمة: وفيها أبرز نتائج البحث والتوصيات.

التمهيد

التعريف بظواهر الرسم العثماني، ومناهج العلماء في توجيهها

حصر الجَعْبَرِيُّ مسائل الرسم في أربع قواعد: الحذف، والزيادة، والإبدال، والقطع والوصل[1]، ولم يتعرض لما فيه قراءتان وكُتِبَ علىٰ إحداهما، كما لم يتعرض لذكر الهَمْزَة، وأحوالها، ثم جاء السُّيُوطِيّ، فجعلها ستَّ قواعد، قال: «وَسَنَحْصُرُ أَمْرَ الرَّسْمِ فِي الْحَذْفِ، وَالزِّيَادَةِ، والهَمْز، والبدل، وَالْفَصْلِ، وَمَا فِيهِ قِرَاءَتَانِ فَكُتِبَ عَلَىٰ إِحْدَاهُمَا»[2]، وجرىٰ العمل عند علماء الرسم علىٰ هذا.

وللعلماء في التعبير عن هذه القواعد مجتمعة عدة تسميات؛ فأكثرهم علىٰ تسميتها (قواعد) كالسُّيُوطِيّ[3]، وغيره[4]، وأطلق عليها الدكتور الفَرْمَاوِيّ (السِّمات والخصائص)[5]، وأطلق عليها الدكتور المَطْعَنِيّ

---

(1) ينظر: جميلة أرباب المراصد (ص:96).

(2) الإتقان في علوم القرآن (4/ 147)).

(3) الإتقان في علوم القرآن 4/ 147)).

(4) **ممن أطلق عليها هذا المصطلح**: الزرقاني، والضباع، ود. أبو شهبة، و د. مساعد طيار.
ينظر علىٰ الترتيب: مناهل العرفان (1/ 369)، سمير الطالبين (ص:49)، المدخل لدراسة القرآن الكريم (ص:337)، المحرر في علوم القرآن (ص:227).

(5) ينظر: رسم المصحف ونقطه (ص:176).

(خصوصيات الرسم العُثْمَانِيّ)[1]، ثم ظهر بعد ذلك مصطلح (الظواهر)، استخدمه كثيرًا الدكتور غانم قَدُّورِي الحَمَد[2]، ولعله أولُّ من أطلق عليها هذا المصطلح، وتبعه عددٌ من الباحثين[3].

ويمكن تعريف هذا المصطلح المركَّب من كلمتين (قواعد أو ظواهر أو خصائص الرسم) بأنها: «كلمات المُصْحَف التي جاء رسمُها مُنَوَّعًا، أو مخالفًا لِلَفظها»[4].

واجتهد العلماء في توجيه هذه الظواهر، وتعددت طرقهم، وتنوعت مناهجهم، **ويمكن تقسيم مناهجهم في التوجيه إلى أربعة مناهج:**

الأول: المنهج اللغوي.

الثاني: التعليل باحتمال القراءات.

الثالث: المنهج المعنوي.

الرابع: المنهج التاريخي[5].

---

(1) ينظر: خصوصيات الرسم العُثْمَانِيّ (ص:3).

(2) ينظر رسم المصحف دراسة لغوية تاريخية (ص:153).

(3) كالدكتور حسن العَبَادِلَة في بحثه المسمىٰ: (توجيهات الدَّانِيّ لظواهر الرسم القرآني)، وغيره.

(4) توجيه ظواهر الرسم العُثْمَانِيّ عند ابن البَنَّاء المراكشي(ص:47).

(5) ينظر: توجيهات العلماء لقاعدتي الحذف والزيادة في الرسم العثماني: دراسة تحليلية مقارنة (ص:72).

المبحث الأول

مصادر تعليل ظواهر الرسم العثماني باحتمال القراءات

بالتأمل في كتب الرسم التي بين أيدينا، نجد أن «هجاء مصاحف الأمصار» للمهدوي، و«المقنع» للداني، و«مختصر التبيين» لأبي داود، و«البديع» لابن معاذ الجهني، وهي من أقدم كتب الرسم التي وصلت إلينا، لم تحفل كثيرًا بتعليل ظواهر الرسم باحتمال القراءات إلا في مواضع قليلة، فلا يستطيع الباحث أن يجعلها من مصادر التعليل باحتمال القراءات.

في حين أن شروح العقيلة ومورد الظمآن قد نقلت كثيرًا من التعليلات باحتمال القراءات، فهي من المصادر المهمة في هذا المجال، مع التنبيه أن كتاب «الرد والانتصار» للطلمنكي يعد أيضًا من أوائل مصادر التعليل باحتمال القراءات، لكنه مفقود، ووقفنا على جملة من تعليلاته التي نقلها اللبيب عنه في كتابه الدرة الصقيلة[1]، وهو من شروح العقيلة أيضًا، فلا تكاد تخرج مصادر هذا الاتجاه في التعليل عن شروح العقيلة ومورد الظمآن، وبيان ذلك كما يأتي:

1) كتاب «**الرد والانتصار**»، لأبي عمر أحمد بن محمد المَعافريِّ الأندلسيِّ الطَّلَمَنْكِيِّ (ت:429هـ)، ونسبه إليه اللبيب في (الدرة الصقيلة)،

(1) جمعت توجيهات الطلمنكي التي ذكرها اللبيب في الدرة الصقيلة في بحث مستقل، بعنوان: «أقوال الإمام الطَّلَمَنْكِيِّ في قضايا الرَّسم العثمانيِّ: عرضٌ ومناقشة»، ونشر في مجلة معهد الإمام الشَّاطبيِّ، العدد (28)، ذو الحجَّة سنة 1440هـ.

ويظهر من عنوانه، ومن النقول التي أوردها اللبيب أنه في ظواهر الرسم[1].

وقد علل بعض ظواهر الرسم خصوصًا ما يتعلق بظاهرة الحذف باحتمال القراءات، فمن ذلك:

قال الطَّلَمَنْكِيُّ: «لو كانت ﴿مَلِكِ يَوْمِ ٱلدِّينِ﴾ [الفاتحة:4] بألف بعد الميم لم يَجُزْ لأحد أن يقرأ (مَلِكِ يَوْمِ ٱلدِّينِ) بالقصر، ولاحْتَجَرَتْ علىٰ قراءة واحدة. فلما كانت الألف محذوفة احتملت ﴿مَلِكِ﴾ القراءتين»[2].

فظهر أن كتابه من مصادر التوجيه باحتمال القراءات، ولا يُشْكِلُ علىٰ هذا عدُّ الدكتور غانم قدوري الحمد هذا الكتاب من مصادر التوجيه اللغوي[3]؛ لأن الكتاب يحتوي علىٰ التوجيه اللغوي والتوجيه باحتمال القراءات أيضًا.

2) **كتاب «الوسيلة إلىٰ كشف العقيلة»**، لعلم الدين السخاوي (ت:643هـ) تلميذ الإمام الشاطبي،

وقد اعتنىٰ عناية واضحة بتوجيه ظواهر الرسم باحتمال القراءات متواترها وشاذها، وأكثر من ذكر هذه التعليلات، ومن الأمثلة علىٰ ذلك: قوله: «وقد حكىٰ الكِسَائِيّ عن بعض العرب أنهم كانوا يقولون: يأيهُ الرجل، ويأيهُ

---

(1) ينظر: الدرة الصقيلة في شرح أبيات العقيلة، للبيب (223، 224).

(2) الدرة الصقيلة في شرح أبيات العقيلة (ص:229). وقد «قرأ عاصم، والكسائي، ويعقوب، وخلف بالألف مدًا، وقرأ الباقون بغير ألف قَصْرًا». النشر في القراءات العشر (1/ 271).

(3) ينظر: رسم المصحف بين التعليل اللغوي والتوجيه الدلالي، مجلة العلوم الشرعية واللغة العربية (ص:27).

القوم، وقرأ ابن اعامر بهذه اللغة في هذه المواضع الثلاثة، فاتَّبع في ذلك الأثر، ووافق الرسم والعربية، وهي قراءة أبي الدَّرْدَاءِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وأبي البَرَهْسَمِ، والرسم يحتمل القراءتين، لأنَّ مَنْ يقرأ بالفتح يُقَدِّر بالألف بعد الهاء محذوفة من الخط لما ذهبت في اللفظ»[1].

وهذا الكتاب يعد من المصادر الأصيلة في تعليل ظواهر الرسم باحتمال القراءات، ولأهمية هذا المسلك عنده أفرده بعض الباحثين ببحوث مستقلة[2].

3) **شرح العقيلة الرائية**، لأبي شَامَةَ عبد الرحمن بن إسماعيل بن إبراهيم المقدسي الدمشقي (ت: 665هـ)، وهو من المصادر المهمة في توجيه ظواهر الرسم باحتمال القراءات، وقد تبع في ذلك شيخه السخاوي، إلا أنه يختلف عنه في توجيه بعض الظواهر باحتمال القراءات الشاذة، كما سيأتي بيانه.

ومن أمثلة ذلك: وجه أبو شامة حذف ألف أفعال القتال الثلاثة في: ﴿وَلَا تُقَٰتِلُوهُمْ عِندَ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ حَتَّىٰ يُقَٰتِلُوكُمْ فِيهِ ۖ فَإِن قَٰتَلُوكُمْ فَٱقْتُلُوهُمْ﴾ [البقرة: 191] باحتمال القراءات، وذكر أن الذي سوغ حذف الألف فيها العلم بمكانها، إذ النطق لا يحتمل سواها[3].

---

(1) الوسيلة إلى كشف العقيلة (ص:284).

(2) **فمن ذلك:** «مسلك الإمام السخاوي (ت:643هـ) في احتمال رسم القرآن القراءات الشاذة: ضوابط وتطبيقات»، للدكتور حسن سالم عوض هبشان، و«توجيه ظواهر رسم المصحف باحتمال القراءات الشاذة من خلال كتاب الوسيلة إلى شرح العقيلة»، للدكتورة مها بنت عبد الله محمد الهدب.

(3) شرح العقيلة الرائية لأبي شامة (ص:102).

4)كتاب: «**الدُّرَّة الصَّـقِيْلَة في شـرح أبيات العقيلة**»، لأبي محمد، الشـهير باللبيب (ت:بعد 720هـ)، وقد اهتم بنقل توجيهات العلماء السابقين، فنقل عن حَكَم النَّـاقِط[1]، وعن الطَّلَمَنْكِيّ بعض التعليلات التي تعلـل بعض ظواهر الرسـم باحتمال القراءات، ومن أمثلة توجيهات اللبيب في هذا المجال جوابه عن تخصـيص حذف ياء ﴿إِبْرَٰهِيمُ﴾ في مواضـع سـورة البقرة: «أن هشـامًا قرأ (إبراهام) في ثلاثة وثلاثين موضعًا، ووافقه ابن ذكوان علىٰ لفظ (إبراهام) الذي في (البقرة) خاصـة، وعنه في ذلك خلاف، فلما اجتمع ما في (البقرة) من لفظ (إبراهيم) قارئان قوي الحذف»[2].

واللبيب في هذا إنما اقتصر علىٰ ما ورد في التيسير والشَّاطِبِيّة من ذكر خلف ابن ذكوان في سورة البقرة خاصة، وهذا غير دقيق، لأن ابن ذكوان قد وافق هشامًا بخلف عنه في سائر هذه المواضع من طريق النشر لابن الجزري[3].

5) كتاب «**جميلة أرباب المراصد في شرح عقيلة أتراب القصائد**»، لبرهان الدين إبراهيم بن عمر الجَعْبَرِيّ (ت: 732هـ)، فقد وجه بعض ظواهر الرسـم باحتمال القراءات، فمن ذلك قوله: «وجه عد ألف ﴿مَٰلِكِ﴾ [الفاتحة:4] احتمال وجوه القراءات، فعلىٰ قراءة القصـر قياسـي، وعلىٰ المد اصـطلاحي، حذف تخفيفًا؛ لزيادته ومديته ومعرفة محله، كما حذفوه من اللفظ لذلك»[4].

---

(1) الدُّرَّة الصَّقِيْلَة في شرح أبيات العقيلة (ص:237).

(2) الدُّرَّة الصَّقِيْلَة في شرح أبيات العقيلة (ص:249).

(3) ينظر: النشر في القراءات العشر (2/ 221).

(4) جميلة أرباب المراصد (ص:254).

6) «**التبيان في شرح مورد الظمآن**»، لأبي محمد عبد الله بن عمر الصُّنْهاجي، المعروف بابن آجَطَّا (ت:750هـ)، ويعد أول شرح وصل إلينا لمنظومة «مورد الظمآن» للإمام الخراز، ويحتوي علىٰ توجيهات كثيرة لظواهر الرسم باحتمال القراءات، فمن ذلك قوله: «وكل ما تقدَّم من حذف الألفات في جميع ما تقدَّم من لفظ: ﴿ٱلرِّيٰحَ﴾ إلىٰ لفظ: ﴿ٱلْعَظِيمِ﴾ هنا[1] حَذْفُ الألفِ فيه تخفيفٌ، إلا ما ذكرنا في حرفي: ﴿ٱلْعَظِيمِ﴾ هنا[2]، فإنَّ حَذْفَ الألف فيهما لأجل القراءة الأخرىٰ[3]، وباقي لفظ: ﴿ٱلْعَظِيمِ﴾ حذفها تخفيف، ليس إلاّ»[4].

7) كتاب: «**تنبيه العطشان علىٰ مورد الظمآن**»، لأبي علي حسين بن علي ابن طلحة الرَّجْرَاجِيّ الشَّوْشَاوِي (ت:899هـ)، وهو من الشروح المهمة لمنظومة «مورد الظمآن»، وقد وجه بعض ظواهر الرسم باحتمال القراءات، وجعل الحذف في الرسم العثماني، أربعة أقسام، فزاد علىٰ ما ذكره اللبيب قسمًا رابعًا هو حاصل الجمع بين قسمين من هذه الثلاثة، وهو: **حذف اقتصار وإشارة معًا،**

---

(1) يقصد بذلك أن جميع ما ذكره الخراز في (مورد الظمآن) من ذكر حذف الألف في: ﴿ٱلرِّيٰحَ﴾، وذلك في الشطر الثاني من البيت رقم (102)) إلىٰ ذكر حذف ألف: ﴿ٱلْعَظِيمِ﴾؛ وذلك في الأبيات رقم (121، 122، 123).

(2) **أي**: في الموضعين الأولين من سورة المؤمنون.

(3) في موضعي ﴿ٱلْعَظِيمِ﴾ في قوله تعالىٰ: ﴿فَخَلَقْنَا ٱلْمُضْغَةَ عِظَٰمًا فَكَسَوْنَا ٱلْعِظَٰمَ لَحْمًا﴾ [المؤمنون: 14] قراءتان متواترتان، فقد «قَرَأَ ابْنُ عَامِرٍ وَأَبُو بَكْرٍ (عَظْمًا)، وَ(الْعَظْمَ) بِفَتْحِ العَينِ، وَإِسْكَانِ الطَّاءِ مِنْ غَيرِ أَلِفٍ عَلَىٰ التَّوْحِيدِ فِيهِمَا، وَقَرَأَهُمَا الْبَاقُونَ بِكَسْرِ العَينِ وَفَتْحِ الظَّاءِ وَأَلِفٍ بَعْدَهَا».

النشر في القراءات العشر (2/ 328).

(4) التبيان في شرح مورد الظمآن (ص:293).

وعرَّفه بأنه «ما حُذِف منه الألف في بعض المواضع دون بعض، واختلف القراء فيه دون غيره من ألفاظه، كقوله تعالىٰ: ﴿إِذَا مَسَّهُمْ طَٰٓئِفٌ مِّنَ ٱلشَّيْطَٰنِ تَذَكَّرُواْ﴾ [الأعراف:201] في سورة الأعراف، فإن قوله هاهنا ﴿طَٰٓئِفٌ﴾ محذوف [الألف]، دون الذي وقع في سورة ﴿نٓۚ وَٱلْقَلَمِ﴾ فإنه ثابت [الألف]، وهو قوله: ﴿فَطَافَ عَلَيْهَا طَآئِفٌ مِّن رَّبِّكَ﴾ [القلم:19]، فالذي في سورة الأعراف اختلف القراء فيه، فمنهم من قرأ بالألف، ومنهم من قرأ بغير الألف[1]، وأما الذي في ﴿نٓۚ وَٱلْقَلَمِ﴾، فهو ثابت الألف خَطًّا ولفظًا باتفاق، فحَذْفُ الألف في الذي في الأعراف اقتصارًا وإشارة، أي اقتصارًا علىٰ هذا الذي في الأعراف دون الذي في (نٓۚ وَٱلْقَلَمِ)، وإشارة -أيضًا- إلىٰ من قرأه بغير الألف»[2].

8) كتاب: «**شرح العقيلة**» لابن القفال[3]، وقد وجه بعض الظواهر

---

(1) وهما قراءتان متواترتان، «قَرَأَ أبو عمرو، وَابْنُ كَثِيرٍ وَالْكِسَائِيُّ ويعقوب، (طَيْفٌ) بِيَاءٍ سَاكِنَةٍ بَيْنَ الطَّاءِ وَالْفَاءِ مِنْ غَيْرِ هَمْزَةٍ، وَلَا أَلِفٍ، وَقَرَأَ الْبَاقُونَ بِأَلِفٍ بَعْدَ الطَّاءِ، وَهَمْزَةٍ مَكْسُورَةٍ بَعْدَهَا».

النشر في القراءات العشر (2/ 275) بتصرف.

(2) تنبيه العطشان علىٰ مورد الظمآن (ص:225، 226).

(3) ولم يعثر البحث علىٰ ترجمة له سوىٰ ما أورده صاحب (كشف الظنون) أن له شرحًا علىٰ العقيلة، وأنه تلميذ السَّخَاوِيّ. ينظر: كشف الظنون (2/ 1159). وهناك بعض الشكوك حول نسبة هذا الكتاب إلىٰ ابن القفال، أثارها بعض الباحثين، ولعل الأبحاث في المستقبل تكشف شيئًا عن هذا، وقد اعتمد البحث في نسبته إلىٰ ابن القفال علىٰ ما وجد في مخطوطة هذا الكتاب المرفوعة في موقع جامعة الملك سعود برقم (1794)، وفيها أنه للإمام محمد ابن القفال، وأنه كان حيًا سنة (628هـ).

باحتمال القراءات، مثل: توجيه زيادة الألف في ﴿يَأْيْسِ﴾، و﴿تَأْيْسُواْ﴾ بأنه لمراعاة قراءة البَزِّيّ، وللفرق، ووجّه اختلاف المَصاحِف في زيادة الألف في ﴿فَلَمَّا ٱسْتَيْسُواْ مِنْهُ﴾، ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا ٱسْتَيْسَ ٱلرُّسُلُ﴾ بأنْ تدل إحدىٰ الكتابتين علىٰ إحدىٰ القراءتين، والأخرىٰ علىٰ الأخرىٰ، إذ لم يمكن جمعهما في كلمة واحدة[1].

9) كتاب «**فتح المنان في شرح مورد الظمآن**»، لعبد الواحد بن أحمد ابن علي ابن عاشر الأنصاري الأندلسي المالكي (ت:1040هـ)، فقد وجَّه حذف الألف في ﴿أَيُّهَ ٱلْمُؤْمِنُونَ﴾ في [النور:31]، و﴿يَٰأَيُّهَ ٱلسَّاحِرُ﴾ [الزخرف:49]، و﴿أَيُّهَ ٱلثَّقَلَانِ﴾ [الرحمن:31] بقوله: «في كَتْبِ هذه المواضع دون ألف، ثلاثة أوجه: الإشارة إلىٰ قراءة ابن عامر، وحمل الخط علىٰ الوصل اللفظي، والاكتفاء بالفتحة عن الألف... »[2].

ونص ابن عاشر أن حذف الإشارة في الرسم هو «ما يكون موافقًا لبعض القراءات نحو: ﴿وَمَا يَخْدَعُونَ إِلَّآ أَنفُسَهُمْ﴾ [البقرة:9] لقراءة الشامي والكوفيين بفتح الياء وسكون الخاء وفتح الدال ... ولا يشترط في كون حذف الإشارة حذف إشارة أن تكون القراء المشار إليها إحدىٰ القراءات السبع؛ لما يأتي عن السخاوي في مواضع من تجويزه بعض الكلمات أن يكون حذف ألفها إشارة إلىٰ قراءة شاذة؛ لاحتمال أن تكون مشهورة حين كَتْبِ المصاحف»[3].

---

(1) ينظر: شرح عقيلة أتراب القصائد لابن القفال لوحة رقم (12).

(2) ينظر: فتح المنان في شرح مورد الظمآن (ص:975).

(3) فتح المنان في شرح مورد الظمآن (ص:434).

10)كتاب: «**دليل الحيران علىٰ مورد الظمآن**» لأبي إسحاق إبراهيم بن أحمد بن سليمان المارغني (ت:1349هـ)، وهو من المصادر التي تعنىٰ بتوجيه ظواهر الرسم باحتمال القراءات، فمثلًا ذكر أن الهمزة في ﴿لَتَّخَذتَّ﴾ حذفت من المصاحف إشارة إلىٰ القراءة الأخرىٰ فيه، وهي قراءة ابن كثير وأبي عمرو بفتح التاء مخففة، وكسر الخاء، ولا وجود لهمزة فيه، علىٰ قراءتهما؛ لأنه ثلاثي ماض[1].

(1) ينظر: تنبيه العطشان علىٰ مورد الظمآن (ص:392)، دليل الحيران علىٰ مورد الظمآن (ص:137).

المبحث الثاني

أسس تعليل ظواهر الرسم العثماني باحتمال القراءات

يعتمد التعليل باحتمال القراءات على أساسين مهمين، هما:

الأساس الأول: كتابة المصاحف العثمانية بطريقة تشتمل على القراءات الواردة التي يحتملها رسمها، جامعة للعرضة الأخيرة:

فمتىٰ ما احتمل الرسم قراءة صحَّ سندها ووافقت العربية ولو بوجه، فهي قراءة مقبولة، وهذا هو رأي جماهير العُلَماء من السلف والخلف وأئمة المسلمين كما قال ابن الجَزَرِيّ [1].

وعليه فمسألة احتمال القراءات أمرٌ مقصود لدىٰ الصَّحَابَة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ الذين كتبوا المَصاحِف، والتعليل لبعض ظواهر الرسم بأنه رعاية للقراءات أمرٌ مشهور عند أهل العلم، وله ما يدلُّ عليه، من ذلك إجماع كُتَّاب المَصاحِف علىٰ حذف ألف ﴿أَيَّـهَ﴾ في [النور:31]، و[الزخرف:49]، و[الرحمن:31][2]، دون ما سواها رغم وجود ما يشبهها، غير أنها رسمت بإثبات الألف اتفاقًا، فإن لم يكن علىٰ رأس الأمر رعاية قراءة ابن عامر المتواترة في هذه المواضع فعَلَامَ يدل؟!

---

(1) ينظر: النشر في القراءات العشر (1/ 31).

(2) ينظر: المُقْنِع للداني (ص:251)، مختصر التبيين لهجاء التنزيل (4/ 904).

قال الباحث **بُوْدَفْلَة**: «إن مسألة اختلاف الأحرف في رسم المُصْحَف حقيقةٌ لا ينبغي تجاوزها والقفز عليها عند محاولة فهم وتوجيه ظواهر الرسم العُثْمَانِيّ؛ لأنَّ النصوصَ ثابتةٌ وصريحةٌ في كون الصَّحَابَة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ قصدوا فيما قصدوه عند كتابة المُصْحَف جَمْعَ حروفِه الثابتة والصحيحة»[1].

وجعل نظام الدين النَّيْسَابُورِيُّ (ت:828هـ) من حِكَم ولطائف رسم المُصْحَف احتماله وجوه القراءات، قال: «فما كَتَبَ [يقصد زيد بن ثابت] شيئًا من ذلك إلا لعِلَّة لطيفة، وحكمة بليغة، وإن قصر عنها رأينا، ألا ترىٰ أنه لو كتب ﴿عَلَىٰ صَلَوٰتِهِمْ﴾ [المؤمنون:9]، و﴿إِنَّ صَلَوٰتَكَ﴾ [التوبة: 103]، بالألف بعد الواو، أو بالألف من غير واو لما دلَّ ذلك إلا علىٰ وجه واحد وقراءة واحدة[2]؟ وكذلك ﴿وَسَيَعْلَمُ ٱلْكُفَّٰرُ لِمَنْ عُقْبَى ٱلدَّارِ﴾ [الرعد: 42]، كتب: ﴿وَسَيَعْلَمُ ٱلْكُفَّٰرُ﴾ بغير ألف قبل الفاء ولا بعدها ليدل علىٰ القراءتين[3]»[4].

---

(1) توجيه ظواهر الرسم العُثْمَانِيّ عند ابن البَنَّاء المراكشي (ص:295).

(2) حذفت الألف لتحتمل القراءتين المتواترتين، فأما ﴿عَلَىٰ صَلَوٰتِهِمْ﴾ [المؤمنون: 9] «فَقَرَأَ حَمْزَةُ وَالْكِسَائِيُّ وَخَلَفٌ بِالتَّوْحِيدِ، وَقَرَأَهَا الْبَاقُونَ بِالْجَمْعِ» النشر (2/ 328). وأما ﴿إِنَّ صَلَوٰتَكَ﴾ [التوبة: 103] «فَقَرَأَ حَمْزَةُ وَالْكِسَائِيُّ وَخَلَفٌ وَحَفْصٌ ﴿إِنَّ صَلَوٰتَكَ﴾ عَلَىٰ التَّوْحِيدِ وَفَتْحِ التَّاءِ، وَقَرَأَ الْبَاقُونَ بِالْجَمْعِ وَكَسْرِ التَّاءِ». النشر (2/ 281).

(3) «قرأ الْمَدَنِيَّانِ، وَابْنُ كَثِيرٍ وَأَبُو عَمْرٍو (الْكَافِرُ) عَلَىٰ التَّوْحِيدِ، والْبَاقُونَ (الكفار) عَلَىٰ الْجَمْعِ». النشر (2/ 298).

(4) غرائب القرآن ورغائب الفرقان (1/ 43).

الأساس الثاني: خُلُوُّ المَصاحِف العُثْمَانِيّة من الشكل والنقط:

ووُجِّهَ ذلك بالمحافظة علىٰ القراءات والإبقاء عليها، قال الدَّانِيّ: «وَإِنَّمَا أخلىٰ الصَّدْر مِنْهُم المَصاحِف من ذَلِك[1] وَمن الشكل من حَيْثُ أَرَادوا الدّلَالَة علىٰ بَقَاء السَّعَة فِي اللُّغَات والفُسْحَة فِي الْقرَاءَات الَّتِي أذن الله تَعَالَىٰ لِعِبَادِهِ فِي الْأَخْذ بهَا، وَالْقِرَاءَة بِمَا شَاءَت مِنْهَا، فَكَانَ الْأَمر علىٰ ذَلِك إِلَىٰ أَنْ حَدَثَ فِي النَّاس مَا أوجب نَقْطَها وشَكْلَها»[2].

فكما أن خلو المصاحف من النقط والشكل فيه دلالة علىٰ تعدد القراءات وأن الرسم يحتملها جميعًا، فكذلك ما ورد فيه من ظواهر تخالف ما اعتاد عليه الناس من نُظُم الكتابة، الغرض منه الحرص علىٰ أن تشير هذه الظواهر إلىٰ القراءات التي تحتملها.

فيعتمد هذا الاتجاه علىٰ هذين الأساسين، وينطلق منهما في توجيه بعض ظواهر الرسم العثماني.

---

(1) أي: من النَّقْط.

(2) المحكم في نقط المصاحف (ص:3).

المبحث الثالث

تعليل ظواهر الرسم العثماني باحتمال القراءات بين الأخذ والرد

لا يخلو اتجاه من الاتجاهات التي حاولت أن تقدِّم تفسيرًا لظواهر الرسم المتنوعة، أو أن تعلِّل لها من إيراد بعض المآخذ، وهذا الاتجاه ليس بعيدًا عن جملة هذه الاتجاهات التي أورد بعضهم عليها بعض المآخذ، وفي هذا المبحث نذكر العلماء الذين ارتضوا هذا الاتجاه وعللوا به، والذين انتقدوه ومآخذهم عليه.

المطلب الأول

القائلون بتعليل بعض ظواهر الرسم باحتمال القراءات

برز هذا الاتجاه من التعليل منذ وقت مبكر، وعلل به علماء الرسم قديمًا وحديثًا، علىٰ اختلاف بينهم في مدىٰ الاعتماد عليه في تعليل ظواهر الرسم والاكتفاء به، أو جعله ضمن الوجوه التي تُعلل به ظاهرة ما من ظواهر الرسم، **والآخذون بهذا الاتجاه في التوجيه أقسام:**

القسم الأول: الإشارة إلى توجيه بعض ظوهر الرسم باحتمال القراءات دون التصريح به أو تعميمه على كل المواضع المشابهة:

وممن ينتمي إلىٰ هذا القسم الإمام الداني، إذ ذكر بعض الإشارات التي تشير إلىٰ تعليله بعض ظواهر الرسم باحتمال القراءات، فمن ذلك ما قاله عن حذف ألف: ﴿جَآءَنَا﴾: «وأما قَوْله فِي الزخرف ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءَنَا﴾ [الزخرف:38] فرُسم فِي جَمِيع المَصاحِف بِأَلف وَاحِدَة، فَإِن كَانَ مرسومًا علىٰ قِرَاءَة التَّوْحِيد والإفراد[1] فَذَلِك حَقِيقَة رسمه، وإن كَانَ مرسومًا علىٰ قِرَاءَة التَّثْنِيَة[2] فقد

---

(1) وهي قراءة متواترة قرأ بها أبو عمرو، وحفص، وحمزة، والكسائي، ويعقوب، وخلف العاشر.

ينظر: النشر (2/ 369).

(2) وهي قراءة متواترة، فقد «قَرَأَ الْمَدَنِيَّانِ، وَابْنُ كَثِيرٍ، وَابْنُ عَامِرٍ، وَأَبُو بَكْرٍ بِأَلِفٍ بَعْدَ هَمْزَةٍ

حذفت مِنْهُ ألف وَاحِدَة»[1]، فلم يصرِّح أن علة كتابة هذه الكلمة بهذا الشكل هو احتمال القراءتين، ولكنْ في كلامه ما يشير إليه.

وممن ينتمي إلىٰ هذا القسم الإمام أبو داود تلميذ الداني، إذ قال عن تعليل حذف ألف ﴿ءَاتَيْتُكُم﴾: «﴿لَمَآ ءَاتَيْتُكُم مِّن كِتَٰبٍ﴾ [آل عمران:81] بغير ألف علىٰ ستة أحرف، والجماعة تقرأه بالتاء مضمومة علىٰ التوحيد، وهي موافقة لخط المُصْحَف، ونافع[2] يقرؤه بالنون مفتوحة وألف بعدها في اللفظ لانفتاحها علىٰ الجمع، واكتفىٰ الصَّحَابَة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ بفتح النون من الألف لدلالتها عليها حسب ما تقدم، وجمعها بين القراءتين بصورة واحدة، حسب ما فعلوه في سائر المَصاحِف رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ أجمعين»[3].

ولكنه لم يعمِّم ذلك في كل المواضع، فتراه كثيرًا ما يوجِّه حذف الألف من بعض الكلمات التي اختلف القراء فيها حذفًا وإثباتًا بالاختصار بشكل عام، دون أن يشير إلىٰ أنَّ الحذف يحتمل القراءتين، فمثلًا يقول عن ﴿غَيٰبَتِ﴾ (يوسف: 10، 15) بغير ألفين بأنه علىٰ الاختصار[4]، رغم ذكره لاختلاف القراء[5] فيها بعد ذلك.

عَلَىٰ التَّثْنِيَةِ». النشر (2/ 369).

(1) المحكم في نقط المصاحف (ص:162، 163).

(2) وهي قراءة أبي جعفر المدني أيضًا، وإنما لم يذكره أبو داود مع نافع؛ لاقتصاره علىٰ القراءات السبع. ينظر: النشر (2/ 241).

(3) مختصر التبيين لهجاء التنزيل (2/ 357).

(4) المرجع السابق (3/ 707).

(5) «قَرَأَ الْمَدَنِيَّانِ بِالْأَلِفِ عَلَىٰ الْجَمْعِ، وَقَرَأَ الْبَاقُونَ بِغَيْرِ أَلِفٍ عَلَىٰ التَّوْحِيدِ» النشر (2/ 293).

القسم الثاني: التعليل باحتمال القراءات دون جعله اتجاهًا عامًّا:

لم يكتف بعض العلماء بالإشارة إلىٰ وجود قراءة أخرىٰ يحتملها الرسم، بل صـرَّحوا بأن توجيه تلك الظاهرة هو احتمال القراءات الواردة، فمن ذلك ما نقله اللبيب عن حَكَم النَّاقِط: «حُذِفَت الألف التي بعد الصـاد من ﴿ٱلصَّـعِقَةُ﴾؛ لأجل قراءة الكِسَائِيّ في الذاريات: ﴿فَأَخَذَتْهُمُ ٱلصَّعِقَةُ﴾ [الذاريات:44] بسكون العين، علىٰ وزن فَعْلَة»[1]، وهذا النقل مهم لأن حَكَم النَّاقِط (ت:236هـ) من تلاميذ الغازي بن قيس تلميـذ نـافع، وفيـه النص علىٰ أن الحـذف في هـذا الموضـع لأجـل قراءة الكِسَائِيّ، مما يعني بروز هذ النوع من التوجيه منذ القرن الثالث الهجري.

ونَقَل اللبيب أيضًـا عن الطَّلَمَنْكِيّ قوله: «إنما حذفت الياء من ﴿وَرِءْيًا﴾ [مريم:74]؛ لأجل قراءة قالون، وابن ذكوان ﴿وَرِيًّا﴾ بتشـديد الياء، وهو عندهما من رِيِّ الشارب»[2].

ويعلِّل ابن مُعَاذٍ الجُهَنِيّ حذف ألف ﴿أَيُّهَ﴾ في [النور:31]، و[الزخرف:49]، و[الرحمن:31] بقوله: «وحكىٰ بعض أهل العلم أنها كتبت بغير ألف علىٰ قراءة ابن عامر، وهي لغة للعرب»[3].

ولا تَعْدُو هذه النقول -علىٰ أهميتها- أن تكون إشـاراتٍ عابرةً لا تمثِّل اتِّجاهًا عامًّا، حتىٰ جاء بعض العُلَماء الذين عللوا حذف هذه الألفات بالإشارة

(1) الدُّرَّة الصَّقِيْلَة في شرح أبيات العقيلة (ص:237).
(2) الدرة الصقيلة في شرح أبيات العقيلة (ص:459).
(3) البديع لابن معاذ الجهني (ص:50).

إلىٰ القراءات التي يحتملها الرسم العثماني[1].

القسم الثالث: التقعيد العام، والتصريح بتعليل بعض ظواهر الرسم باحتمال القراءات:

جعل أصحاب هذا القسم الحذف في الرسم العثماني ثلاثة أقسام، وجعلوا الحذف إشارة إلىٰ قراءة ما أحد هذه الأقسام، ثم أصبح بعد ذلك عندهم قاعدة عامة يُعَلَّل بها المواضع التي حذف منها بعض الحروف أو زيدت إشارة إلىٰ القراءات الواردة.

وبتتبع ذلك حسب المراجع المتاحة نجد أن الطلمنكي قد أشار إلى نوعَيْن من الحذف في الرسم العثماني:

أحدهما: حذف اقتصار، كما حكىٰ عنه اللبيب، في حذف الألف من ﴿جَآءُو﴾، ونحوها قال: «وهذا الحذف يسمَّىٰ اقتصارًا»[2].

والثاني: حذف إشارة، كما تفيده النصوص التي نصَّ فيها الطَّلَمَنْكِيُّ علىٰ أن حذف الألف فيها ليجوز في الرسم القراءتان، بل إنه في حال اختلاف المصاحف في حذف الألف وإثباتها يرجِّح الحذف لما فيه من احتمال القراءات، كما فعل في ترجيح حذف ألف ﴿بِهُدِي﴾ لكي تحتمل قراءة حمزة[3].

---

(1) ينظر: توجيهات العلماء لقاعدتي الحذف والزيادة في الرسم العثماني: دراسة تحليلية مقارنة (ص:269).

(2) الدرة الصقيلة في شرح أبيات العقيلة (ص:427).

(3) الدرة الصقيلة في شرح أبيات العقيلة (ص:327).

وأفاد اللبيب من هذا فزاد على ما ذكره الطَّلَمَنْكِيُّ قسمًا ثالثًا، وبهذا يكون اللبيب أول من أشار إلى هذه الأقسام مجتمعة، إذ قال: «واعلم أنَّ الحذف الذي يقع في المَصاحِف فإنه ينقسم إلى ثلاثة أقسام: قِسْم حُذِف لأجل الاختلاف في القراءات، و قِسْم يسمَّى اختصارًا، وقِسْم يسمَّى اقتصارًا»[1].

ثم عرَّف هذه الأقسام، وذكر مثالًا لها، وذلك كما يأتي:

الأول: ما حُذِفَ من أجل القراءات: نحو قوله تعالى: ﴿مَٰلِكِ يَوْمِ ٱلدِّينِ﴾ [الفاتحة:4] هو في الإمام ثلاثة أحرف، فمن قرأ ﴿مَٰلِكِ﴾ على وزن فاعل زاد ألفًا في اللفظ، محذوفة في الخط.

الثاني: حَذْفُ الاختصار: وهو كحذف الألفات التي تكون في جمع المُذَكَّر، أو المُؤَنَّث السَّالِم كثير الدور، غير مشدد، ولا مهموز.

الثالث: حَذْفُ الاقتصار: وهو أن يُحْذَفَ ألف من كلمة ويثبت في نظائرها، نحو قوله تعالى: ﴿عِبَٰدِي﴾ [الفجر:29]، انعقد الإجماع على حذف الألف بعد الباء في هذا الموضع خاصة، وأثبت بعد الباء من لفظ ﴿عِبَادِي﴾ [البقرة:186]، و﴿عِبَادِنَا﴾ [يوسف:24]، و﴿عِبَادُ ٱلرَّحْمَٰنِ﴾ [الفرقان:63] في جميع القرآن[2].

---

(1) الدرة الصقيلة في شرح أبيات العقيلة (ص:222).

(2) ينظر: المرجع السابق (ص:222، 223).

والقسم الأول الذي جعله اللبيب لأجل اختلاف القراءات، أطلق عليه مَنْ جاء بعده (حَذْفَ الإشارة)[1].

ولم يقتصر الأمر علىٰ التعليل باحتمال القراءات في بعض مواضع ظاهرتي الحذف والزيادة في الرسم العثماني، بل تعدَّىٰ ذلك إلىٰ التعليل به في الظواهر الأخرىٰ، **مثل:** الهمز، والإبدال والقطع والوصل.

ومن أبرز من ينتمي إلى هذا القسم: اللبيب[2]، والسَّخَاوِيّ[3]، والجَعْبَرِيّ[4]، وغيرهم من شراح العقيلة ومورد الظمآن[5].

فخلاصة الأمر: أن التعليل باحتمال القراءات قد وجه كثير من علماء الرسم بدءًا بحكم الناقط ومرورًا بالطلمنكي والداني وأبي داود، ثم انتهاءً بشرَّاح الشاطبية ومورد الظمآن، فالقائلون به والمعللون به جملة من العلماء البارزين المتقدمين والمعاصرين.

---

(1) كابن آجطّا، والرجراجي. ينظر: التبيان في شرح مورد الظمآن (ص:142، 143)، تنبيه العطشان علىٰ مورد الظمآن (ص:225).

(2) ينظر علىٰ سبيل المثال: الدُّرَّة الصَّقِيْلَة في شرح أبيات العقيلة (ص:230، 231، 252).

(3) ينظر علىٰ سبيل المثال: الوسيلة إلىٰ كشف العقيلة (ص:91، 92، 98، 103).

(4) ينظر علىٰ سبيل المثال: جميلة أرباب المراصد (ص:254، 258، 260، 264).

(5) ينظر: توجيهات العلماء لقاعدتي الحذف والزيادة في الرسم العثماني: دراسة تحليلية مقارنة (ص:268، 269).

المطلب الثاني

الناقدون لاتجاه تعليل ظواهر الرسم باحتمال القراءات

لم يرتض هذا الاتجاه في تعليل ظواهر الرسم العثماني بعض الباحثين المعاصرين، فأوردوا عليه بعض المآخذ منها:

1) ذكر الدكتور غانم قَدُّورِي: أنَّ «الراجح في كتابة المُصْحَف أنه كُتِبَ علىٰ قراءة معينة، أي إنَّ رسم الكلمات جاء لتمثيل لفظ واحد، ونطق معين، بغض النظر عن احتماله لأكثر من قراءة بسبب تَجَرُّدِ الكتابة آنذاك من الشكل والإعجام، ومن ثَمَّ فإنَّ الاتجاه في تعليل بعض ظواهر الرسم لا يقوم علىٰ أساس راجح [في نظره]، بل إنه لا يختلف كثيرًا عن الاتجاه القائل باختلاف أحوال الرسم لاختلاف المعاني في ضَعْفِ الأساس الذي بُنِيَ عليه»[1].

2) عدم شمولية هذا المنهج لتفسير جميع ظواهر الرسم، فعند ترجيح أستاذنا الدكتور عبد الكريم إبراهيم هذا المنهج ودفاعه عن من جعله مرجوحًا نبَّه علىٰ أنه يمكن الإفادة منه في تفسير بعض الظواهر فقط، أما بعض آخر فيمكن تفسيرها من خلال ما اهتدىٰ إليه علم اللغة الحديث من خلال الدراسة الشاملة لظروف الكتابة العربية ومعرفة الأصل الذي أخذت عنه، فكثير من ظواهر الرسم المُصْحَفي ما هو إلا مورثات ورثتها الكتابة العربية عن ذلك

(1) رسم المصحف دراسة لغوية تاريخية (ص:231، 232) بتصرف.

الأصل النَّبَطِيّ [1] الذي أخذت عنه هذه الكتابة[2].

الرد على المأخذ الأول:

لا يوافق البحث الأستاذ الدكتور غانم قَدُّورِي الحَمَد في نقده هذا الاتجاه بما ذكره أنَّ الراجح في كتابة المُصْحَف أنه كُتِبَ على قراءة معينة، أي إنَّ رسم الكلمات جاء لتمثيل لفظ واحد، ونطق معين، بغض النظر عن احتماله لأكثر من قراءة....

ذلك لأننا نجد أمثلة في الرسم تَدُلُّ على قصد الصَّحَابَة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ ذلك، فقد كتبت المَصاحِف العُثْمَانِيّة بطريقة تسمح بتمثيل القراءات المتواترة، **والأمثلة على ذلك كثيرة منها:**

1) إجماع المَصاحِف على حذف ألف ﴿سَحَّارٍ﴾ في [الشعراء:37][3]، واختلافها في [الأعراف:112]، و[يونس:79][4]، ومعلوم أنَّ القراء إنما اختلفوا في

---

(1) النَّبَطي: نسبة إلى عرب الأنباط، وهم عبارة عن قبائل بدوية، كانت لهم مملكة باسمهم، امتدت من 400ق.م، 104م، واستقروا جنوب سوريا، وامتدت مملكتهم من غَزَّة شمالًا حتى العَقَبة جنوبًا، وعاصمتهم مدينة (البتراء)، وبلغت غاية مجدها في القرن الأول الميلادي، حيث امتد نفوذها إلى دمشق، استولى عليها الرومان سنة 105م.
ينظر: موجز التاريخ الإسلامي من عهد آدم إلى عصرنا الحاضر (ص:44).

(2) المتحف في رسم المصحف (ص:83-84).

(3) ينظر: المُقْنِع للداني (ص:254، 255)، مختصر التبيين لهجاء التنزيل (2/ 316-318).

(4) ينظر: المُقْنِع للداني (ص:542، 544، 545)، مختصر التبيين لهجاء التنزيل (3/ 559)، (3/ 664).

هذين الموضعين، أما موضع الشعراء فأجمع القراء على قراءته على وزن (فعَّال)، فعلام يدل ذلك؟

2) ومن ذلك أنه جرت العادة في المَصاحِف العُثْمَانِيّة على عدم حذف الألف من الكلمة الثلاثية لئلا يؤدي هذا إلى الإجحاف بحقِّ الكلمة بذهاب حرف هو أصل من أصولها، وإنما استجازوا حذف ألف البناء التي ليست من أحد أصول الكلمة الثلاثة.

لكنهم مع ذلك ورد عنهم الخلاف في حذف ألف الفعل الماضي (قال) لينتقل في حالة حذفها إلى صيغة الأمر (قل)؛ وذلك في مواضع سبعة[1]، وهذا الخلاف، إنما هو للدلالة على قراءة من قرأ بحذف الألف، وإلا فما بالهم اتفقوا على إثبات ألف (قال) في بقية المواضع التي لم يختلف القراء فيها بين الفعل الماضي والأمر، والأمثلة على ذلك كثيرة.

---

(1) في سورة الإسراء آية رقم (83)، وسورة الأنبياء موضعان آية رقم: (4، 112)، وسورة المؤمنون موضعان آية رقم (112)، (114)، وسورة الزخرف آية رقم: (24)، وسورة الجنِّ آية رقم: (20). ونقل الشيخان الداني وأبو داود اختلاف المَصاحِف في موضع (الإسراء)، وموضعي (المؤمنون)، والموضع الأول من (الأنبياء).
ينظر: المُقْنِع (ص:581، 549، 547)، مختصر التبيين (3/ 795)، (4/ 898)، (4/ 857).
ونقل الدَّانِيّ اختلافها أيضًا في موضع سورة الجنِّ. ينظر: المُقْنِع للداني (ص:559).
وسكتا عن الموضع الثاني من سورة الأنبياء، وموضع الزخرف، ونصَّ الآركاتي على الحذف فيهما، وهو الأولى رعاية للقراءتين.
ينظر: نثر المرجان في رسم نظم القرآن (4/ 438-439)، (6/ 411).
أما بقية الكلمات فبالإثبات إما نصًّا نصَّ عليه أحد الأئمة، أو سكوتًا.

فإنْ قال إن تمثيل الألف في المَصاحِف أمر غير مستقر، نظرًا لحداثة استخدام الهَمْزَة (الألف) في تمثيل الفتحة الطويلة التي أثبتها نُسَّاخ المَصاحِف في وسط بعض الكلمات دون بعض آخر[1].

فيجاب عنه: بأنه لو كان الأمر كذلك فإنه يدل علىٰ ذكاء الصحابة وفطنتهم، فقد استفادوا من عدم الاستقرار هذا في تمثيل القراءات والإشارة إليها، بدليل أن المتأمل لا يجد كلمة اختلف القراء فيها حذفًا وإثباتًا رسمت بإثبات الألف في الرسم، بل بحذفها، باستثناء كلمة ﴿فَخَرَاجُ﴾ [المؤمنون:72] التي نصَّ علىٰ الإثبات فيها الدَّانِيّ، وأبو داود، وغيرهما[2].

ومع ذلك فقد استدرك عليهم السَّخَاوِيّ فقال: «وقد رأيت أنا في المُصْحَف العتيق الشَّامِيّ الذي ذكرته فيما تقدم (فَخَرْجُ) بغير ألف، وقد كنت قبل رؤية ذلك أعجب من ابن عامر كيف تكون الألف ثابتة في مصحفهم، ويسقطها في قراءته، حتىٰ رأيت هذا في المُصْحَف، فعلمت أن إطلاق القول بأنها في جميع المَصاحِف ﴿فَخَرَاجُ﴾ ليس بجيد، ولا ينبغي لمن لم يطلع علىٰ جميعها دعوىٰ ذلك»[3].

---

(1) ينظر: رسم المصحف دراسة لغوية تاريخية (ص:280-281).

(2) ينظر: المُقْنِع للداني (ص:550)، مختصر التبيين (4/ 893-894)،عقيلة أتراب القصائد (ص:28).

(3) الوسيلة إلىٰ كشف العقيلة (ص:178).

الرد على المأخذ الثاني:

وهذا المأخذ الذي ذكره الدكتور عبد الكريم إبراهيم يمكن أن يَرِدَ علىٰ كل المناهج التي وَجَّهَتْ ظواهر الرسم، فلم يخل منهج من المناهج التي وجهت ظواهر الرسم العثماني من بعض المآخذ، وأهمها عدم صلوحية كل هذه المناهج بالانفراد في توجيه ظواهر الرسم، وقد خلصت في دراستي لتوجيهات العلماء لقاعدتي الحذف الزيادة في الرسم العثماني إلىٰ أن عامل احتمال القراءات أحد الأربعة العوامل التي لها أثر كبير في توجيه حذف الألف في الرسم العثماني وهي: عامل الاختصار، وعامل احتمال القراءة، والعامل التاريخي، والعامل الصوتي.

وأنَّ هذه العواملَ الأَرْبعةَ لا تَصْلُحُ علىٰ انفِرادٍ لتوجيه حذف الألف في جميع المواضع، بل لا بد من المُزَاوَجَةِ بين هذه العوامل حتىٰ يُعْطِيَنا مجموعُها تفسيرًا مقبولًا، ومُطَّردًا إلىٰ حدٍ ما.

كما ذهبت الدراسة أيضًا إلىٰ أنَّ احتمالَ القراءات هو العاملُ الرَّئيسُ، والمُؤَثِّرُ في حذف الياء المنفردة، بالإضافة إلىٰ العوامل الأخرىٰ، كالاختصار، والتخفيف وغيرها

وأحصت الدراسة مواضع حذف الألف المنفردة فيها فبلغت (6130) كلمة مع ما تكرر منها، وبلغ عدد الكلمات التي احتمل حذف الألف منها قراءاتٍ متواترةً (261) كلمة مع ما تكرر منها أيضًا، أي ما نسبته (5%) تقريبًا من مجموع الكلمات التي حذفت منها الألف إجمالًا.

أما إذا استثنيت المواضع المكررة، فإن عدد الكلمات التي اتفق الشيخان علىٰ حذف الألف منها بلغ (509) كلمة، وما احتمل الحذف فيها قراءات متواترة بلغ (156) كلمة، أي ما نسبته (30٪)، مما يعني أن احتمال القراءة من العوامل المؤثرة في حذف الألف المنفردة علىٰ هذا الاعتبار.

وبلغ عدد الكلمات التي حذفت منها الياء المنفردة (289) كلمة، منها (157) كلمة يحتمل حذف الياء منها قراءات متواترة، أي ما نسبته (54٪) من مجموع الكلمات التي حذفت منها الياء إجمالًا، فإذا ما استثني من ذلك الياءات المحذوفة في النداء التي لا يحتمل حذفها قراءة ما، والتي بلغ عددها (131) كلمة، فإن نسبة احتمال حذف الياء للقراءات المتواترة تصل (99٪)، مما يعني أن احتمال القراءة عامل رئيس في حذف الياء المنفردة[1].

فهذا مما يؤكد صحة التعليل باحتمال القراءات والدلالة عليها في هذه المواضع التي اختلف فيها القراء حذفًا وإثباتًا، وفي مواضع أخرىٰ من ظواهر الرسم العثماني، مثل: ظاهرة الإبدال، والتنوع في رسم التأنيث تارة بالتاء وأخرىٰ بالهاء، والذي وُجِّه بعدة توجيهات منها: أن ما رسم بالتاء علىٰ مراد الأصل أو الوصل[2]، أو كان ذلك راجعًا للمملي والكاتب[3]، أو كان من

(1) ينظر: توجيهات العلماء لقاعدتي الحذف والزيادة في الرسم العثماني: دراسة تحليلية مقارنة (ص:808-810).

(2) ينظر: إيضاح الوقف والابتداء (1/ 287).

(3) هجاء مصاحف الأمصار (ص:40-41).

الصور القديمة التي بقيت في الرسم العثماني[1]، أو كان للدلالة على جواز الوجهين، أو غير ذلك، فإنه لا يفسِّر لنا وجود هذا التنوع في مواضع مخصوصة، ولهذا فإن التوجيه الأنسب أن يقال بأن ذلك مرتبط بالقراءات الثابتة، فما رسم بالتاء من هذه الكلمات اختلف القراء في الوقف عليها بالتاء أو بالهاء[2]، ولذلك رسمت بالتاء دلالة على ذلك، وقد أنكر ابن الأنباري على من قال إنك مخير في الوقف على كل هاء للتأنيث بالهاء أو بالتاء[3]، وهو الصواب لأن ذلك مقيد بالرواية، وهي سابقة على الرسم، وليس العكس، ولا يمكن القول إن رسم هذه الكلمات بالتاء هو السبب في اختلاف القراء فيها، بل العكس هو الصحيح، وهو أن الصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ كتبوا ما صحَّت به الرواية لديهم بجواز الوقف عليها بالوجهين بالتاء، وما لم يصح لديهم كتبوه بالهاء، والله أعلم[4].

(1) ينظر: رسم المصحف دراسة لغوية تاريخية (ص:272).

(2) اختلف القراء في الوقف على هاء التأنيث التي رسمت تاءً فوقف عليها بالهاء ابن كثير، وأبو عمرو، والكسائي، ويعقوب، ووقف الباقون عليها بالتاء.
ينظر: النشر في القراءات العشر (2/ 130).

(3) ينظر: إيضاح الوقف والابتداء (1/ 281-282).

(4) ينظر: أقوال الإمام الطَّلَمَنْكِيِّ في قضايا الرَّسم العثمانيِّ: «عرضٌ ومناقشة» (ص:153).

المبحث الرابع

اتجاهات القائلين بتعليل ظواهر الرسم العثماني باحتمال القراءات

سبق أن ذكرنا أن التعليل باحتمال القراءات عند القائلين به قد بدأ بالإشارة إليه، ثم التعليل به في مواضع محدودة لا تمثل اتجاهًا عامًّا، وانتهىٰ بمرحلة التقعيد وجَعْلِ حذف الإشارة قاعدة من قواعد الرسم، بحيث إذا حذف من الرسم حرف، وهذا الحذف يشير إلىٰ قراءة ما، فإنهم أول ما يوجِّهون ذلك باحتمال القراءة والإشارة إليها، ثم وجَّهوا كذلك بعض مسائل الزيادة والهمز والإبدال والقطع والوصل باحتمال القراءات.

ولكن القائلين بالتعليل باحتمال القراءات ليسوا على اتجاه واحد، بل لهم عدة اتجاهات، تفصيلها فيما يأتي:

الاتجاه الأول: حصر تعليل بعض ظواهر الرسم العثماني باحتمال القراءات المتواترة:

تعليل بعض ظواهر الرسم باحتمال القراءات المتواترة دون الشاذة هو صنيع متقدمي هذا الاتجاه كحَكَم الناقط، والطَّلَمَنْكِيّ، والدَّانِيّ، وأبي داود، وابن مُعَاذٍ الجُهَنِيّ، والكِرْمَانِيّ[1]،

---

(1) ينظر علىٰ سبيل المثال: الدُّرَّة الصَّقِيْلَة في شرح أبيات العقيلة (ص:229، 237، 260)، المحكم في نقط المصاحف (ص:162، 163)، مختصر التبيين لهجاء التنزيل (3/ 707)، البديع لابن معاذ الجهني (ص:50)، خط المصاحف للكرماني (ص:65).

وغيرهم من المتأخرين[1]، ثم جاء المعاصرون فَعَدُّوا من مزايا الرسم العُثْمَانِيّ وفوائده دلالتَه علىٰ القراءات المتنوعة[2].

فكانوا يعللون حذف الألف مثلًا باحتمال القراءة المتواترة، دون احتمال القراءات الشاذة، رغم وجود قراءات شاذة معروفة يحتملها الرسم، وكأنهم انطلقوا من أنَّ تعليل ظواهر الرسم العثماني إنما يكون بالقراءات المتواترة للقطع بصحتها وتواترها، في حين أن غيرها من القراءات الشاذة تحتاج إلىٰ القطع بصحة ثبوتها أولاً، وهذا ما لا يتوافر عليه دليل صريح يدل عليه، سوىٰ ما يذكره بعض العلماء أن القراءات الشاذة التي صحَّ سندها إلىٰ بعض الأئمة قرئ بها في الصدر الأول، ثم نسخت بالعرضة الأخيرة، وهذا فيه ما فيه.

ولهذا نعلم لماذا أعرض المتقدمون من علماء الرسم عن تعليل حذف الألف مثلًا في الرسم العثماني باحتمال القراءات الشاذة، بل إن الداني وأبا دواد أحيانًا لا يعللون باحتمال القراءات المتواترة رغم أن الرسم يحتملها، ويعللون بالاختصار أو التخفيف فقط، فمثلًا صرَّح أبو داود في بعض المواضع أن الألف المحذوفة في سائر الكلمات إنما تحذف اختصارًا، من دون تفريق بين

(1) كابن القاصح، وابن الجزري، وعبد الرحمن بن بشير خان، وموسىٰ جار الله. ينظر علىٰ الترتيب: شرح تلخيص الفوائد (ص:20)، النشر (1/ 457-458)، شرح أفضل الدرر علىٰ العقيلة (ص:49)، شرح عقيلة أتراب القصائد لموسىٰ جار الله (ص:31-32).

(2) كالزرقاني، والدكتور فهد الرومي، والدكتور أحمد شَرْشَال. ينظر علىٰ الترتيب: مناهل العرفان (1/ 373)، دراسات في علوم القرآن للدكتور فهد الرومي (ص:481-483)، مقدمة تحقيق كتاب مختصر التبيين لهجاء التنزيل (1/ 236-237).

ما كان حذفه للإشارة إلىٰ قراءة ما، أو ما كان لمجرد الاختصار فحسب[1].

غير أنَّ السَّخَاوِيّ ومن تبعه، إنما يعللون حذف الألف بالاختصار فيما لا يحتمل الحذف فيه قراءة من القراءات، أما إذا احتمل الحذف قراءة ما، فيعلِّلون الحذف بأنه إشارة إلىٰ تلك القراءة سواء كانت متواترة أو شَاذَّة، كما سيأتي الحديث عنه.

الاتجاه الثاني: التصريح بتعليل بعض ظواهر الرسم باحتمال القراءات الشاذة مع وضع ضوابط لذلك:

لم يكتفِ بعض علماء الرسم والقراءات بتوجيه ظواهر الرسم باحتمال القراءات المتواترة فحسب، بل توسَّعوا في المسألة، وذكروا أن تعليل بعض الظواهر قد يكون لاحتمال القراءات الشاذة والإشارة إليها، وفي مقدمة هؤلاء العلماء الإمام السخاوي رَحِمَهُ ٱللَّهُ، فنجده مثلًا يقول: «عن حذف ألف: ﴿عُٰهَدُواْ﴾ [البقرة:100]، و﴿تَشَٰبَهَ﴾ (البقرة:70]: «وأما ﴿عُٰهَدُواْ﴾، و﴿تَشَٰبَهَ﴾ فعلىٰ ما ذكرته في (الصعقة)، لأن مجاهدًا قرأ: (تَشَبَّه علينا)، وقرأ أبو نَهِيْك، وأبو السَّمَّال، وابن ذرٍّ: (أو كلما عَهِدوا) فإن كان ذلك قد كان قرآنًا ثابتًا مشهورًا، جاز أن يكون هو المقصود بالرسم، وإلا فالحذف تخفيف، واختصار»[2].

وإذا كان السَّخَاوِيّ قد ذهب هذا المذهب، فإنه مع ذلك يشترط أن تكون قراءة مشهورة[3]، بل إنه يذهب أبعد من ذلك فيشترط لصحة التعليل بهذا أن

---

(1) ينظر: مختصر التبيين لهجاء التنزيل (3/ 707).

(2) الوسيلة إلىٰ كشف العقيلة (ص:109، 110).

(3) الوسيلة إلىٰ كشف العقيلة (ص:107، 108).

تكون القراءة الشَّاذَّة قرآنًا ثابتًا مشهورًا وقتئذ[1].

وربما اكتفىٰ بأنْ تكون القراءة الشَّاذَّة من الأحرف السبعة فحسب، قال عن حذف: «وأما ﴿فَلَقَتَلُوكُمْ﴾ [النساء: 90] فقد قرأ الحسن، وجماعة معه: (فَلقَتَلُوكم) بغير ألف، فإن كانت تلك من الأحرف السبعة المنزَّلة، فلعلَّ الكاتبَ قصدها بالرسم»[2].

ويؤكد علىٰ أنْ يكون الصَّحَابَة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ قد عَلِموا صِحَّتَها، وتحقَّقوا من إنزالها حتىٰ يصحَّ في مذهبه أنْ يقال إن الرسم أشار إليها، أو احتملها[3].

وقال في موضع آخر: «فإن كان الصَّحَابَة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ أخذوا ذلك عن رسول الله ﷺ، وعلموا صحته، فعليه كان الرسم»[4]. وقال أيضًا: «وهذا إذا كان معلوم التنزيل عند الصَّحَابَة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ»[5].

إذن كانت عبارات السَّخَاوِيّ حذرةً، ومقيدةً بعدة شروط، أهمها:

1) أن تكون القراءة الشاذة التي يشير إليها الرسم ويحتملها قراءةً مشهورةً عند الصَّحَابَة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ إن لم تكن قرآنًا ثابتًا.

2) أن يكون الصَّحَابَة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ علىٰ علم بصحَّتها.

---

(1) الوسيلة إلىٰ كشف العقيلة (ص:109، 110).

(2) الوسيلة إلىٰ كشف العقيلة (ص:123، 124).

(3) ينظر: الوسيلة إلىٰ كشف العقيلة (ص:174).

(4) قرأ ابن عباس، وعكرمة، وابن محيصن (سُمَّرًا). المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز (4/ 150).

(5) الوسيلة إلىٰ كشف العقيلة (ص:203).

3) التحقُّق من إنزالها، فليست كل القراءات قصد الصَّحَابَة رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمْ الإشارة إليها في نظره.

4) إذا لم يحصل العلم بصحتها أو بثبوت قرآنيتها فلا أقل من اشتراط كونها من الأحرف السبعة التي نزل بها القرآن.

هذه جملة من الشروط التي ذكرها السخاوي حتىٰ يصح عنده القول بأن الرسم يحتمل القراءة الشاذة ويشير إليها، فقد احتاط واشترط، وإن كان لا يجزم بذلك، بل يسوق الأمر علىٰ جهة الاحتمال، فلا أن تكون القراءة مشهورة لديهم أو مما ثبتت قرآنيتها عندهم أو علىٰ أقل تقدير تكون من الأحرف السبعة[1].

وعند التأمل فيما اشترطه السخاوي واحتاط به، نجد أن مسألة اليقين بأن القراءة الشاذة كانت عند الصحابة ثابتة لا يوجد ما يدل عليه، فضلًا أن يقال إنها كانت قرآنًا ثابتًا عندهم، فإثبات مثل هذا دونه خرط القتاد، إذ كيف تكون

(1) للدكتورة مها بنت عبد الله محمد الهدب بحث بعنوان: «توجيه ظواهر رسم المصحف باحتمال القراءات الشاذة من خلال كتاب الوسيلة إلىٰ كشف العقيلة»، فذكرت المواضع التي وجه السخاوي بعض ظواهر الرسم باحتمال القراءات الشاذة ولم يكن فيها قراءة متواترة، وذكرت أنه قيد ذلك بشرط صحة القراءة بها.
ينظر: (ص:387)، ولم تبين أن الاتجاه الذي سلكه السخاوي يختلف عن اتجاه من جاء بعده ممن تبعه؛ إذ جعلت القائلين باحتمال الرسم للقراءات الشاذة اتجاهًا واحدًا، والذي يظهر لي أن السخاوي يعد رائد اتجاه القائلين باحتمال رسم المصحف مع التقييد بضوابط ذكرها، وأن تلميذه أبا شامة قد توسع في المسألة فجعل احتمال الرسم للقراءات الشاذة بدون التقيد بالضوابط التي ذكرها شيخه السخاوي.

قرآنًا ثابتًا لديهم ثم يحكم بشذوذه! فنرىٰ أن السخاوي إنما قال ذلك علىٰ سبيل الاحتياط والتثبت.

وقد تبع السخاويَّ علىٰ هذا المسلك بعضُ العلماء، فلم يطلقوا العنان للقول بأن الرسم يشير إلىٰ أي قراءة شاذة، بل إلىٰ ما اشتهر من تلك القراءات التي يغلب علىٰ الظن أنها كانت من الأحرف السبعة، ثم نسخت بعد ذلك.

ومن أبرز من تبعه على ذلك: ابن آجَطَّا، والرَّجْرَاجِيّ، والمَارِغْنِيّ، ومُلَّا علي القاري[1].

وقد ذكر الدكتور حسن هبشان منهجية الإمام السخاوي في توجيه ظواهر الرسم باحتمال القراءات الشاذة، فذكر خمسة معالم، فزاد علىٰ ما ذكرته هنا: عدم القطع والجزم باحتمالية رسم المصحف القراءةَ الشاذة، وفي الحقيقة أن السخاوي وغيره لا يجزمون بذلك؛ لأنه لا سبيل للقطع في هذه المسألة.

ولكن الدكتور حسن هبشان لم يرتب هذه الشروط حسب الترتيب الذي ذكرته حتىٰ يظهر مسلك الإمام السخاوي بوضوح من خلال استقراء المواضع التي وجهها باحتمال القراءات الشاذة، كما لم يبين أن السخاوي بهذه المعالم يمثِّل اتجاهًا مستقلًا وافقه بعض من جاء بعده، وخالفه بعضهم ممن لم يقيد

---

(1) ينظر علىٰ الترتيب: التبيان في شرح مورد الظمآن (ص:428، 429)، تنبيه العطشان علىٰ مورد الظمآن (ص:321)، دليل الحيران علىٰ مورد الظمآن (ص:94-95)، الْهِبَات السَّنِيَّة العَلِيَّة علىٰ أبيات الشَّاطِبِيّة الرائية (2/ 326-327، 329).

ويشترط[1]، وإن كان قد ألمح إلىٰ ذلك في نتائج البحث؛ إذ ذكر أن الإمام السخاوي أول من سلك احتمال رسم المصحف القراءات الشاذة ورعايتها وقيده بشروط[2].

الاتجاه الثالث: التصريح بتعليل بعض ظواهر الرسم باحتمال القراءات الشاذة مطلقًا:

إذا كان السَّخَاوِيّ قد قيَّد وشرط قبول التعليل باحتمال القراءات الشاذة بالشروط السابقة فإنَّ تلميذَه أبا شَامَةَ (ت:665هـ) لم يقيِّد ذلك بأي قيد، بل يرىٰ أن الرسم حُذِفَ منه ما حُذِفَ ليحتمل وجوهَ القراءات متواترِها وشاذِّها، بصرف النظر عن كون تلك القراءة الشَّاذَّة مشهورةً أو غير مشهورة، فمثلًا يقول عن حذف ألف كلمة: ﴿أَثَٰرَةٍ﴾ [الأحقاف:4]: «روي عن جماعة من الصَّحَابَة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ والتابعين أنهم قرأوا (أَثْرَة)، وهي عن الصِّدِّيق رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ، فيجوز أن يكون الرسم علىٰ هذا»[3].

وتابعه الجَعْبَرِيّ (ت:732هـ)، قال عن حذف ألف ﴿فَالِقُ ٱلْإِصْبَاحِ وَجَعَلَ ٱلَّيْلَ سَكَنًا﴾ [الأنعام:96]: «وجه حذف ألف ﴿جَعَلَ﴾ احتمال القراءتين، وكذا ﴿فَالِقُ﴾، وعلىٰ المشهور هو كـ(طَيْر)»[4]، فقد سوَّىٰ في الحذف بين ﴿جَعَلَ﴾،

---

(1) ينظر: مسلك الإمام السخاوي (ت:643هـ) في احتمال رسم القرآن القراءاتِ الشاذة (ص:55، 56).

(2) ينظر: مسلك الإمام السخاوي (ت:643هـ) في احتمال رسم القرآن القراءاتِ الشاذة (ص:63).

(3) شرح العقيلة الرائية لأبي شامة (ص:150-151).

(4) جميلة أرباب المراصد (ص:296).

و﴿فَالِقُ﴾، مع أنَّ الحذف في ﴿جَعَلَ﴾، يحتمل قراءة متواترة[1]، والحذف في ﴿فَالِقُ﴾ يحتمل قراءة شَاذَّة[2]، ومع ذلك لم يشترط لذلك كونها مشهورة، كما فعل السَّخَاوِيّ.

وفرَّع السُّيُوطِيّ من القاعدة السَّادِسَة من قواعد الرسم، وهي: فِيمَا فِيهِ قِرَاءَتَانِ فَكَتَبَ عَلَىٰ إِحْدَاهُمَا، فرعًا خصَّصَه للقراءات الشَّاذَّة، قال: «فَرْعٌ: فِيمَا كُتِبَ مُوَافِقًا لِقِرَاءَةٍ شَاذَّة»[3]، وذكر بعض الأمثلة علىٰ ذلك، ولم يشترط ما اشترطه السخاوي، فظهر أنه من أصحاب هذا الاتجاه.

ويُعَدُّ الآركاتي من أشهر من سار في هذا الاتجاه من المتأخرين، من ذلك قوله: «﴿خِلَٰفَ رَسُولِ ٱللَّهِ﴾ [التوبة:81]: بحذف الألف بالاتفاق للاختصار، كما نصَّ عليه الدَّانِيّ، وغيره، أقول: ولا مضيق في أن يقال: إن الحذف لرعاية القراءة الغير[4] المشهورة، فقد قرأ أبو حَيْوَةَ: (خَلْفَ) بفتح الخاء وسكون اللام من غير ألف»[5].

---

(1) قَرَأَ الْكُوفِيُّونَ (وَجَعَلَ) بِفَتْحِ الْعَيْنِ وَاللَّامِ مِنْ غَيْرِ أَلِفٍ وَبِنَصْبِ اللَّامِ مِنْ اللَّيْلَ، وَقَرَأَ الْبَاقُونَ بِالْأَلِفِ وَكَسْرِ الْعَيْنِ وَرَفْعِ اللَّامِ وَخَفْضِ اللَّيْلِ.
ينظر: النشر في القراءات العشر (2/ 260).

(2) قرأ إبراهيم النَّخَعِيّ، والحسن، ويحيىٰ بن وثَّاب: (فَلَقَ الإصباح) بفتح الفاء واللام والقاف، فعل ماض، نصب به الإصباح. ينظر: مختصر في شواذ القرآن (ص:44)، شواذ القراءات للكرماني (ص:167).

(3) الإتقان في علوم القرآن (4/ 156-157).

(4) الأولىٰ أن يقال: غير المشهورة؛ لأن(غير) لا تعرَّف بـ(أل) عند الأكثرين.

(5) نثر المرجان في رسم نظم القرآن (2/ 599)، وينظر: (2/ 208، 209) (6/ 528-529).

ويرىٰ بعض الباحثين المعاصرين أن حذف الألف في القراءات يكون للإشارة إلىٰ القراءات يستوي في ذلك المتواترة والشَّاذَّة، دون أن يشترط في القراءات الشاذة أي شرط[1].

وخصَّص الدكتور عبد الرحيم نبولسي بعض أبحاثه لبيان ما يحتمله الحذف في الرسم من قراءات شَاذَّة[2]، وصرح أنه لا يشترط ما اشترطه السخاوي في هه المسألة، فمثلًا قال عن حذف ألف: ﴿سُمِرْا﴾ [المؤمنون:67] بعد أنْ عزاها لقارئيها وذكر توجيهها، واشتراط السَّخَاوِيّ صحَّة النقل حتىٰ تصحَّ العِلَّة: «انقطاع سند القراءة، لا يعني عدم ثبوتها، وهذا لا يخفىٰ علىٰ ذي بصر، فانقطاع السند ليس حائلًا بين أجزاء الواقع، ثم هو غير مؤثر في وحي المرسوم، إذ لم يشترط اشتراط التلاوة، ونحن نقصد احتمال الرسم للقراءة من غير المتواترة، لنستدلَّ بما بَقِيَ، علىٰ ما خَفِيَ»[3].

ويرىٰ البحث أنَّ موقف السَّخَاوِيّ ومن تابعه أقرب إلىٰ الصواب في هذه المسألة، فاستيعاب الرسم للقراءات المتواترة، وقَصْدُ الصَّحَابَة الإشارة إليها أمر مقطوع به، لكن قد لا يتوافر لدينا الدليل الذي يجعل الباحث يجزم بذلك بالنسبة للقراءات الشَّاذَّة، فلا بد من اشتراط ما اشترطه السَّخَاوِيّ للقول بجواز

---

(1) وذلك مثل الدكتور أشرف أحمد حافظ عبد السميع في كتابه: «حذف الألف وإثباتها في الرسم العُثْمَانِيّ دراسة لغوية تطبيقية علىٰ الجمع والمثنىٰ والأعلام» (ص:37، 38، 57، 58، 61، 72) وغيرها.

(2) نظرات في بعض ما انحذف حشوًا من الألفات (ص:153).

(3) نظرات في بعض ما انحذف حشوًا من الألفات (ص:180).

إشارة الرسم إلىٰ القراءات الشَّاذَّة، والله أعلم[1].

وقد روىٰ لنا أئمة هذا الفنِّ[2] اختلافَ مصاحف أهل الكوفة في ألف (رياشًا) في (الأعراف:26)، وإثبات الألف فيها يوافق قراءة شَاذَّة، هي رواية المفضل الضَّبِّيّ (ت:168هـ) ، وغيره، مما يعني صحة من ذهب إلىٰ أن الرسم يشير إلىٰ القراءات الشَّاذَّة المشهورة، وإلا كان ذكرهم لهذا الاختلاف حشوًا لا معنىٰ له.

(1) ينظر: توجيهات العلماء لقاعدتي الحذف والزيادة في الرسم العثماني: دراسة تحليلية مقارنة (ص:271-276).

(2) كالداني وأبي داود. ينظر: المُقْنِع للداني (ص:543-544)، مختصر التبيين لهجاء التنزيل (3/ 536-539).

الخَاتِمَة

تتلخص أبرز نتائج هذا البحث في الآتي:

1) تعليل ظواهر الرسم باحتمال القراءات مسلك سلكه عدد من علماء الرسم والقراءات قديمًا وحديثًا، وعللوا به بعض ظواهر الرسم العثماني.

2) تُعَدُّ شروح عقيلة أتراب القصائد للإمام الشاطبي، ومنظومة مورد الظمآن للإمام الخراز من أهمّ مصادر التعليل باحتمال القراءات.

3) يعتمد اتجاه التعليل باحتمال القراءات علىٰ ركيزتين أساسيتين؛ الأولىٰ: كتابة المصاحف العثمانية بطريقة تشتمل علىٰ القراءات الواردة التي يحتملها رسمها، جامعة للعرضة الأخيرة، والثانية: خُلُوُّ المَصاحِف العُثْمَانِيّة من الشكل والنقط ليحتمل خطُّه القراءات.

4) تعليل ظواهر الرسم باحتمال القراءات أحد المناهج المتبعة في تعليل ظواهر الرسم العثماني، وهذا المنهج كغيره من المناهج لا يخلو من بعض المآخذ، وهذا يعزز ضرورة التكامل بين هذه المناهج، وأن منهجًا من تلك المناهج لا يمكنه بمفرده أن يقدِّم تفسيرًا علميًّا لكلِّ ظواهر الرسم العثماني، فلا بد إذن من المزاوجة بين هذه المناهج لنصل إلىٰ صورة تكاملية تقدِّم تعليلات مناسبة لظواهر الرسم.

5) المآخذ التي أوردت علىٰ هذا المنهج لا تقلل من شأنه، فقد أثبت الدراسات العلمية التي اعتمدت علىٰ الاستقراء أهمية هذا المنهج في تعليل

بعض ظواهر الرسم، لكنه لا يصلح لتعليل جميع ظواهر الرسم، فيأتي في الترتيب بعد المنهجين اللغوي والتاريخي اللذين يصلحان لتعليل أغلب ظواهر الرسم العثماني.

6) تنوعت اتجاهات الآخذين بالتعليل باحتمال القراءات إلى ثلاثة اتجاهات:

الأول: حصر تعليل بعض ظواهر الرسم العثماني باحتمال القراءات المتواترة وهو صنيع متقدمي علماء الرسم كحكم الناقط والطلمنكي، والداني وأبي داود، وغيرهم.

والثاني: التصريح بتعليل بعض ظواهر الرسم باحتمال القراءات الشاذة مع وضع ضوابط لذلك، ورائد هذا الاتجاه السخاوي.

والثالث: التصريح بتعليل بعض ظواهر الرسم باحتمال القراءات الشاذة مطلقًا دون التقيد بضوابط، ورائد هذا الاتجاه أبو شامة تلميذ السخاوي، وتبعه الجعبري والسيوطي والآركاتي وبعض الباحثين المعاصرين.

التوصيات:

يوصي البحث المتخصصين في هذا المجال بدراسة مناهج توجيه ظواهر الرسم العثماني عند علماء الرسم ومقارنتها بالمناهج التي اتبعها اللغويون والمفسرون، ودراسة الاتجاهات المعاصرة في توجيه ظواهر الرسم التي اتخذت مسارات متنوعة، وبيان أسس كلِّ مسار على حدة ومصادره وضوابطه.

قائمة المراجع

■**عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السُّيُوطِيّ (ت:911هـ):**

– الإتقان في علوم القرآن: تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، من إصدارات وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف بالسعودية.

■**حمود محمد حمود ردمان:**

– أقوال الإمام الطَّلَمَنْكِيِّ في قضايا الرَّسم العثمانيِّ: عرض ومناقشة، مجلة معهد الإمام الشاطبي للدراسات القرآنية، العدد (28)، ذو الحجَّة سنة 1440هـ.

■**أبي بكر محمد بن القاسم بن بشار الأَنْبَارِيّ (ت328هـ):**

– إيضاح الوقف والابتداء في كتاب الله عَزَّوَجَلَّ: تحقيق: د. محيي الدين عبد الرحمن رمضان، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، 1390هـ–1971م.

■**أبي محمد عبد الله بن عمر الصُّنْهَاجيّ (ابن آجَطَّا) (ت: نحو 750هـ):**

– التبيان في شرح مورد الظمآن: تحقيق: الباحث عبد الحفيظ بن محمد نور ابن عمر الهندي من أول الكتاب إلىٰ نهاية مباحث الحذف في الرسم، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة كلية القرآن الكريم، قسم القراءات، 1421–1422هـ.

■**حسن عبد الجليل العَبَادِلَة:**

– توجيهات الدَّانِيّ لظواهر الرسم القرآني: بحث منشور في مجلة الجامعة الإسلامية (سلسلة الدراسات الإسلامية) المجلد الخامس عشر، العدد الأول، يناير 2007م.

■**حمود محمد حمود ردمان:**

- توجيهات العلماء لقاعدتي الحذف والزيادة في الرسم العثماني: دراسة تحليلية مقارنة، الباحث: رسالة (دكتوراه)، كلية القرآن الكريم بطنطا، جامعة الأزهر، 1438هـ-2017م.

■**عبده حسن محمد الفقيه:**

- تَوْجِيْهَاتُ الْعُلَمَاءِ لِلْقَطْعِ وَالْوَصْلِ وَالْإِبْدَالِ وَالْهَمْزِ فِي الرَّسْمِ الْعُثْمَانِيِّ: دراسة تحليلية مقارنة، رسالة دكتوراه، كلية القرآن الكريم بطنطا، جامعة الأزهر، 1438هـ-2017م.

■**أبي علي حسين بن علي بن طلحة الرَّجْرَاجِيّ الشوشاوي (ت:899هـ):**

- تنبيه العطشان علىٰ مورد الظمآن: من أول المخطوط إلىٰ باب حذف الياء في القرآن الكريم، تحقيق الباحث: محمد سالم حرشة، الجماهيرية العربية الليبيةٰ، رسالة ماجستير، جامعة المرقب، كلية الآداب والعلوم، ترهونة، قسم اللغة العربية، 2005-2006 م.

■**مها بنت عبد الله محمد الهدب:**

- توجيه ظواهر رسم المصحف باحتمال القراءات الشاذة من خلال كتاب الوسيلة إلىٰ شرح العقيلة، مجلة تبيان للدراسات القرآنية، العدد (44)، 4/ 7/ 1444هـ، (ص:329-393).

■**أبي إسماعيل فتحي بُوْدَفْلَة:**

توجيه ظواهر الرسم العثماني عند ابن البناء المراكشي من خلال كتابه: (عنوان الدليل من مرسوم خطّ التنزيل)، دراسة تحليلية نقدية: رسالة

(ماجستير) كلية العلوم الإسلامية بجامعة الجزائر، 2015م.

■ **أشرف أحمد حافظ عبد السميع:**

– حذف الألف وإثباتها في الرسم العُثْمَانِيّ: دراسة لغوية تطبيقية علىٰ الجمع والمثني والأعلام: دار الصَّحَابَة، طنطا، ط:1، 1420هـ–2009م.

■ **عبد العظيم المَطْعَنِيّ (ت: 2008م):**

– خصوصيات الرسم العُثْمَانِيّ: طبع في معهد أبي بن كعب للدارسات والعلوم القرآنية، التابع للجمعية الشرعية بالمحلة الكبرىٰ.

■ **فهد بن عبد الرحمن بن سليمان الرومي:**

– دراسات في علوم القرآن الكريم: مركز تفسير للدراسات القرآنية، الرياض، ط:14، 1424هـ–2003م.

■ **أبي بكرعبد الغني، المشتهربالليبب:**

– الدُّرَّة الصَّقِيْلَة في شرح أبيات العقيلة: تحقيق: عبد العلي آيت زعبول، ضمن منشورات وزارة الأوقاف بدولة قطر، 1432هـ.

■ **إبراهيم بن أحمد المَارِغْنِيّ التونسي (ت:1349هـ):**

دليل الحيران علىٰ مورد الظمآن: تحقيق: الشيخ جمال محمد شرف، مكتبة دار الصَّحَابَة للتراث، طنطا، ط:1، 1427هـ–2007م.

■ **مجلة العلوم الشرعية واللغة العربية:**

– رسم المصحف بين التعليل اللغوي والتوجيه الدلالي، جامعة الأمير سطام بن عبد العزيز، العدد1، السَّنَّة الأولىٰ، جمادىٰ الآخرة 1427هـ/ إبريل 2016م، (ص:23–80).

■ **غانم قَدُّورِي الحَمَد:**

- رسم المُصْحَف دراسة لغوية تاريخية: طبعته اللجنة الوطنية للاحتفال بمطلع القرن الخامس عشر الهجري، العراق، ط:1، سنة 1402هـ-1982م.

■ **عبد الحي حسين الفَرْمَاوِيّ:**

- رسم المُصْحَف ونقطه: المكتبة المكية، مكة المكرمة، دار أنوار المكتبات، السعودية، جدة، ط1، 1425هـ-2004م.

■ **علي محمد الضَّبَّاع (ت:1376هـ):**

- سمير الطالبين في رسم وضبط الكتاب المبين: ضمن سلسلة مؤلفات شيخ المقارئ المصرية العلامة علي محمد الضَّبَّاع، التابع لوزارة الأوقاف بالكويت.

■ **محمد بن القَفَّال (كان حيًا 628هـ):**

- شرح عقيلة أتراب القصائد في أسنىٰ المقاصد: مخطوط في موقع جامعة الملك سعود برقم (1794).

■ **موسى جارالله بن فاطمة الروستوفدوني التركستاني (ت: 1369هـ):**

- شرح عقيلة أتراب القصائد في أسنىٰ المطالب: تحقيق: عمر بن مالم أبه حسن المراطي النيجيري، دار الصَّحَابَة للتراث بطنطا، مصر.

■ **أبي شَامَةَ عبد الرحمن بن إسماعيل بن إبراهيم المقدسي الدمشقي (ت: 665هـ):**

- شرح العقيلة الرائية: مكتبة الشيخ فرغلي سيد عرباوي، القاهرة، ط:1، 1433هـ-2012م.

■**رضي الدين شمس القراء أبي عبد الله محمد بن أبي نصر الكِرْمَانِيّ (من علماء القرن السادس):**

- شواذ القراءات: تحقيق: د. شمران العجلي، مؤسسة البلاغ، بيروت، ط:1، 2001م.

■**إياد سالم السَّامَرَّائِيّ:**

- ظواهر الرسم في مصحف جامع الحسين في القاهرة: دراسة لغوية موازنة بكتب رسم المُصْحَف والمَصاحِف المخطوطة، دار الغوثاني، دمشق، ط:1، 1433هـ-2012م.

■**أبي محمد القاسم بن فِيرُّهْ الشَّاطِبِيّ (ت:590هـ):**

- عقيلة أتراب القصائد في أسنىٰ المقاصد: تحقيق: أ. فرغلي سيد عرباوي، مكتبة أولاد الشيخ، الجيزة، القاهرة، ط:1، 2011هـ.

■**نظام الدين الحسن بن محمد بن حسين القمي النَّيْسَابُورِيّ (ت: 850هـ):**

- غرائب القرآن ورغائب الفرقان: تحقيق: زكريا عميرات، دار الكتب العلمية، بيروت، ط:1، 1416هـ-1996م.

■**عبد الواحد بن أحمد بن عاشر الأنصاري الأندلسي المالكي (ت:1040هـ):**

- فتح المنان في شرح مورد الظمآن"، تحقيق: الدكتور عبد الكريم بوغزالة، دار ابن الحفصي، ط:1، 1346هـ-2016م.

■**محمد بن يوسف بن أحمد بن معاذ الجُهَنِيّ الأندلسي(توفي في حدود 442هـ):**

- كتاب البديع في معرفة ما رسم في مصحف عثمان رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ: تحقيق: د. غانم قَدُّورِي الحَمَد، دار عمار، عمَّان.

■ **عبد الكريم إبراهيم عوض صالح:**

- المتحف في رسم المُصْحَف: دار الصَّحَابَة للتراث بطنطا، ط:1، 1427هـ-2006م.

■ **مساعد بن سليمان بن ناصر الطيار:**

- المحرر في علوم القرآن: مركز الدراسات والمعلومات القرآنية بمعهد الإمام الشاطبي، ط:2، 1429هـ-2008م.

■ **عبد الحق بن غالب ابن عَطِيَّةَ الأندلسي (ت:542هـ):**

- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز: تحقيق: عبد السلام عبد الشافي محمد، دار الكتب العلمية، بيروت، ط:1، 1422هـ-2001م.

■ **محمد بن محمد بن سويلم أبو شهبة (ت:1403هـ):**

- المدخل لدراسة القرآن الكريم: دار اللواء، السعودية، ط:3، 1407هـ-1987م.

■ **أبي عَمْرو عثمان بن سعيد الدَّانِيّ (371-444هـ):**

- المحكم في نقط المَصاحِف: تحقيق: د. عزة حسن، دار الفكر المعاصر، بيروت، ط:2، 1418هـ-1997م.

■ **أبي داود سليمان بن نجاح الأموي الأندلسي (ت:496هـ):**

- مختصر التبيين لهجاء التنزيل: تحقيق: د. أحمد بن أحمد بن معمر شَرْشَال، مجمع الملك فهد، المَدِينَة المنورة، 1423هـ-2002م.

■ **حسن سالم عوض هبشان:**

- مسلك الإمام السخاوي (ت:643هـ) في احتمال رسم القرآن القراءات الشاذة: ضوابط وتطبيقات، مجلة البحوث العلمية والدراسات الإسلامية:

جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر، كلية العلوم الإسلامية، مخبر الشريعة، مجلد (14)، العدد 5، 2022م، (ص:45-66).

■ **عثمان بن سعيد الدَّانِيّ (371-444هـ):**

- المُقْنِع في معرفة مرسوم مصاحف أهل الأمصار: تحقيق: د. نورة بنت حسن بن فهد الحميد، دار التدمرية، الرياض، ط:1، 1431هـ-2010م.

■ **محمد عبد العظيم الزرقاني (ت:1367هـ):**

- مناهل العرفان في علوم القرآن: مطبعة عيسىٰ البابي الحَلَبِيّ وشركاه، ط:3.

■ **أحمد معمور العسيري:**

- موجز التاريخ الإسلامي منذ عهد آدم عَلَيْهِ السَّلَامُ (تاريخ ما قبل الإسلام) إلىٰ عصرنا الحاضر 1417هـ-1966-1997م: ط1، 1417هـ-1996م.

■ **محمد بن محمد الشَّرِيْشِيّ:**

- مورد الظمآن في رسم أحرف القرآن: الشهير بالخَرَّاز (ت:718هـ)، تحقيق د. أشرف محمد فؤاد طلعت، وطبعته مكتبة البخاري 1427هـ-2006م.

■ **محمد غوث بن ناصر الدين محمد بن نظام الدين أحمد النائطي الآركاتي (1066-1238هـ):**

- نثر المرجان في رسم نظم القرآن: مطبعة عثمان بريس، حيدر أباد، الدكن، الهند سنة 1333هـ.

■ **أبي الخير محمد بن محمد بن محمد الجَزَرِيّ (ت:833هـ):**

- النشر في القراءات العشر: مراجعة: علي بن محمد الضَّبَّاع، دار الكتب العلمية، بيروت.

■ **عبد الرحيم بن عبد السلام نبولسي:**

- نظرات في بعض ما انحذف حشـوًا من الألفات: مجلة معهد الإمام الشاطبي، العدد الأول، ربيع الآخر 1427هـ.

■ **أبي العباس أحمد بن عمار المَهْدَوِيّ، (ت نحو:440هـ):**

- هجاء مصـاحف الأمصـار: تحقيق: د. حاتم صـالح الضـامن (ت: 2013م)، الشارقة، 1427هـ/ 2007م.

■ **أبي الحسن علم الدين علي بن محمد السَّخَاوِيّ (ت:643هـ):**

- الوسيلة إلىٰ كشف العقيلة: تحقيق: د. مولاي محمد الإدريسي الطاهري، مكتبة الرشد، الرياض، ط:2، 1423هـ/ 2003م.